

الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" (1806-962)

وضاح نوفل

أستاذ دكتور في قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

الملخص

اتسمت الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" (الرايخ القديم)، التي تأسست في العام 962م على يد أوتو الكبير، بصفات فريدة ميزتها عن الامبراطوريات الأخرى في التاريخ؛ أهمها أنها انتخابية، ومما زاد من خصوصيتها وكان من أسرار سحرها أنها لا تسعى للتوسع وفرض السيطرة بالقوة على العكس من الرايخ الثاني والثالث. فكانت الوظيفة الأساسية للامبراطورية احتواء ديناميكيات القوة، وضمان حماية الرعايا من تعسف سادتهم، وحماية الإقطاعيات الامبراطورية الصغيرة من طمع وغطرسة أصحاب الإقطاعيات الكبرى. احتوت الامبراطورية على تنوع كبير ووفرت الكثير من "الحرية" (في عصرها) لدرجة أن معاصيرها الأوروبيون ومن أبرزهم نيقولا ميكافيلي، اعتبروها مكاناً جيداً للعيش. وهذا ليس بمستبعد لأن هيكل حكمها إلى جانب طبيعة نظامها قد جعلها استثنائية. ورغم أن صفة حكمها امبراطوري لكنه ليس استبدادي، يمثل الامبراطور فيه قمة الهرم في السلطة، لكنه بحاجة إلى موافقة طبقات الأمة لإقرار أي شيء، هذا دفع إلى وجود تنافس بين المركزية واللامركزية، وسيؤدي استمرار هذا التنافس إلى ظهور "الثنائية" النمساوية البروسية. وكانت الأسرة الهابسبورغية من أهم الأسر التي حازت على التاج الامبراطوري في هذه الامبراطورية بسبب تكرار انتخاب الأباطرة منها نتيجة للخطر العثماني، أما أوروبا فكانت المملكة الفرنسية ألد أعدائها، حيث تمكنت من التدخل في شؤونها الداخلية بشكل دائم لإثارة القلاقل، وكان هذا التدخل إلى جانب عوامل ضعف داخلية من أسباب سقوطها على يد نابليون بونابرت في العام 1806.

تاريخ الإيداع: 2026/3/2

تاريخ النشر: 2026/4/1



حقوق النشر: جامعة دمشق -

سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر

بموجب CC BY-NC-SA

الكلمات المفتاحية: الرايخ، "الأمة الألمانية"، الامبراطورية، الامبراطور، نابليون بونابرت.

The Holy Roman Empire of the German Nation (962-1806)

Wadah Noufal

Professor in the Department of History, Faculty of Arts and Humanities,
Damascus University.

Abstract

The Holy Roman Empire of the German Nation (the Old Reich), founded in 962 by Otto the Great, possessed unique characteristics that distinguished it from other empires in history. Most importantly, it was elective. Adding to its distinctiveness, and perhaps part of its allure, was its non-expansionist approach, unlike the Second and Third Reichs. The empire's primary function was to contain the dynamics of power, ensuring the protection of subjects from the excesses of their lords, and safeguarding smaller imperial fiefdoms from the greed and arrogance of larger ones. The empire embraced great diversity and offered considerable "freedom" for its time, to the point that its European contemporaries, most notably Niccolò Machiavelli, considered it a good place to live. This is not surprising, as its governmental structure, along with the nature of its system, made it exceptional. Although its form of government was imperial, it was not despotic. The emperor represented the apex of power, but he needed the consent of the nation's classes to enact anything. This led to a rivalry between centralization and decentralization, and the continuation of this rivalry would lead to the emergence of the Austro-Prussian "duality." The Habsburg dynasty was one of the most important families to hold the imperial crown in this empire due to the repeated election of emperors from its ranks as a result of the Ottoman threat. In Europe, the French kingdom was its fiercest enemy, as it was able to constantly interfere in its internal affairs to stir up unrest. This interference, along with internal weaknesses, was one of the reasons for its fall at the hands of Napoleon Bonaparte in 1806.

Keywords: Reich, German nation, Empire, Emperor, Napoleon Bonaparte

Received: 2/3/2026

Accepted: 1/4/2026



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

أولاً: مقدمة:

أسدل الستار في العام 1806م على امبراطورية عريقة في التاريخ الحديث، عندما أعلن امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" فرانس الثاني (1792-1806) في السادس من آب 1806 تنازله عن العرش الامبراطوري وانحلال الرابطة التي تربطه "بالجسم السياسي للامبراطورية الألمانية" وقبل ذلك بأيام أعلن ستة عشر عضواً سابقاً في الامبراطورية انسحابهم منها، معللين ذلك بأن "الرابطة التي كانت توحد مختلف أعضاء الجسم السياسي للامبراطورية الألمانية" قد انحلت. ومنذ ذلك الإعلان قدم المؤرخون الألمان والأوروبيون دراسات وأراء مختلفة عن هذه الامبراطورية وسبب سقوطها؛ لكن في التاريخ المعاصر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية شكّلت هذه الامبراطورية مادةً غنية للدراسة من قبل المؤرخين الألمان بشكل خاص والأوروبيين بشكل عام، للوقوف على تفاصيل هذه الامبراطورية العريقة، حيث أثّرت تساؤلات كثيرة حولها مثل: ما هو نوع التنظيم السياسي الذي انحل في العام 1806؟ هل هي كيان أصبح غريباً جداً عن واقع اليوم.

وعند التقصي، يتضح أن هذه الامبراطورية ذات طابع ملتبس: فهي رومانية من ناحية، ومن ناحية ثانية "ألمانية" ومن ناحية أخرى ذات سمات وخصائص من العصور الوسطى، والأهم أن تأثيرها لا يزال مستمراً حتى اليوم، والثابت أنه ليس من السهولة بمكان تعريف هذه الامبراطورية، فهي تفلت من التصنيفات الدستورية المعاصرة، لأنها لم تكن دولة بمعنى الدولة الحديثة اليوم؛ وهنا تتبلور تساؤلات **واشكاليات** كثيرة تتلخص بالآتي: هل كانت هذه الامبراطورية عبارة عن اتحاد دول؟ كيف نشأت وما هي أسباب سقوطها؟ وهل كان لسقوطها على يد نابليون بونابرت دلالة خاصة؟ هل كان لديها دستور منهجي ثابت مكتوب؟ كيف أصبح امبراطورها بهذا المنصب؟ وهل كان حكمه مطلقاً؟ ما هي عاصمتها أم لم يكن لديها عاصمة، هل كانت تملك جيشاً نظامياً، ما هي حدودها الجغرافية، ما هي لغة سكانها. وتتبع **أهمية البحث** من الإجابة عن هذه التساؤلات وإمطة اللثام عن أهم النقاط الأساسية في بنية ونظام الحكم في هذه الامبراطورية العريقة وكيف أصبحت نموذجاً فريداً. ويكمن **هدف البحث** في تسليط الضوء على الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" التي تواجدت في قلب القارة الأوروبية ولمدة زادت عن الثمانية قرون، وكان لهذه الامبراطورية تأثيراً هاماً في مجريات أحداثها وتاريخها، لكنها لم تلق اهتماماً كافياً من المؤرخين العرب، ربما يعود السبب لصعوبة الحصول على الوثائق والمصادر الألمانية الخاصة بهذه المرحلة والتي تتطلب فهماً متميزاً للغة والثقافة الألمانية.

ثانياً: الاسم: الأصل والمعنى:

بداية كان اسم "الامبراطورية الرومانية المقدسة" والذي أطلق عليها باللغة اللاتينية Sacrum Romanum Imperium أو Sacrum Imperium Romanum¹ هو الاسم الأول والرسمي للامبراطورية التي نشأت في القرن العاشر ميلادي على يد أوتو الأول 936-973م (أوتو الكبير كما يطلق عليه في المصادر والمراجع الأوروبية) وأسقطت في العام 1806م على يد نابليون بونابرت. وكان المقصود من نعتها بكلمة "رومانية" أن الإمبراطورية اعتبرت نفسها استمراراً للإمبراطورية الرومانية القديمة، بينما تعني كلمة "مقدسة" أنها اعتبرت نفسها القوة الرائدة والأولى في الغرب المسيحي.² وفي الثلث الثالث من القرن الخامس عشر أضيفت على هذه التسمية لاحقة "للأمة الألمانية"³ ليصبح اسمها الكامل الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" وأعيد

1 - Klaus Herbers, Helmut Neuhaus: Das Heilige Römische Reich. 2. Auflage, Köln 2006, S. 2.

2 - Gotthard, Axel: Das Alte Reich. 1495-1806, 2. Aufl., Darmstadt, 2005, S. 1.

3 - Rabe, Horst: Reich und Glaubensspaltung: Deutschland 1500-1600, München 1989, S. 75.

التأكيد على نشر هذا اللقب أو التسمية بعد سقوط الامبراطورية في بداية القرن التاسع عشر لتمييزها عن الامبراطورية الألمانية التي تأسست كدولة قومية في العام 1871م¹ ولأن اللقب المعاصر "الامبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الألمانية" طويل جداً، فقد ساد اختصار لهذا اللقب بـ "الامبراطورية القديمة" في الأبحاث المعاصرة للدلالة على الامبراطورية التي سقطت في العام 1608 على يد نابليون بونابرت، ولتمييزها أيضاً عن الامبراطورية التي تأسست في العام 1871². ولهذا يمكن للباحث والمؤرخ لهذه الامبراطورية أن يستخدم كلا المصطلحين: إما الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" أو الامبراطورية القديمة.

ثالثاً: نشأة و تأسيس الامبراطورية:

كانت معاهدة فردان الشهيرة التي وُقعت في أب 843م بين أحفاد شارلمان -أولاد ابنه لويس النقي الذي حكم بين عامي 814-840م- بمثابة النهاية الرسمية للامبراطورية الكارولنجية التي وصلت إلى أوج قوتها ومجدها في عهد شارلمان (768-814) وتحديداً في العام 800م عندما قام بابا الفاتيكان بنتويجه امبراطوراً في كنيسة القديس بطرس في روما، وكانت امبراطوريته تضم ما يعرف حالياً بـ فرنسا وألمانيا وإيطاليا بالإضافة إلى العديد من الأقاليم والمناطق. وقسمت هذه المعاهدة الامبراطورية الكارولنجية بين أحفاد شارلمان إلى ثلاثة اقسام: **القسم الأول:** يضم إيطاليا والفريز والأراضي الواقعة بين نهر الايسكو والراين. **القسم الثاني:** (القسم الشرقي معظمه في ألمانيا حالياً) يضم اسقفيات ماينز وفورمز وشبير الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين -غرب النهر- بالإضافة إلى جميع الأقاليم والأراضي الواقعة على الضفة اليمنى -الشرقية- لنهر الراين. **القسم الثالث:** يضم الأراضي الواقعة غرب المملكة الشرقية السالفة الذكر، وتضم حالياً فرنسا وشمال اسبانيا.

ومع الوقت ونتيجة الصراعات تمزقت عرى الامبراطورية الكارولنجية، و زالت هذه السلالة عن عرش الحكم في المملكة الشرقية -الألمانية- بوفاة آخر ملك كارولنجي، لويس الرابع (900-911) في العام 911م. لتبدأ بعدها فترة حكم هنري الأول (الصيد) 919-936م دوق مقاطعة ساكسونيا، وبذلك انتقل الحكم في هذه المملكة إلى الأسرة الساكسونية، وخلفه على العرش ابنه البكر أوتو الأول الملقب في المصادر الألمانية والأوروبية بـ أوتو الكبير الذي تميز أسلوب توليه العرش من قبل رئيس أساقفة ماينز وبحضور عدد كبير من الأساقفة والقساوسة الذين رافقوه إلى كنيسة القديسة مريم في مدينة آخن وإعلانه ملكاً بالمقولة الشهيرة: "أعلن لكم أن السيد أوتو الذي اختير من قبل الرب و من أبيه هنري، و الآن من قبل كل الأمراء، قد أصبح ملكاً..."³

و بعد موافقة الجميع وتعالى الصيحات المباركة والمؤيدة، قام رئيس أساقفة ماينز وأمام مذبح الكنيسة بنتويج أوتو بالتاج الملكي وتقليده سيف وصولجان شارلمان، راجياً منه محاربة كل أعداء الدين المسيحي، والحفاظ على سلام جميع المسيحيين⁴ ومن ثم قام رئيس أساقفة ماينز بدهن أوتو بالزيت المقدس وبذلك يكون أوتو الأول (الكبير) أحيا الطريقة الكارولنجية -باستثناء تقاسم الملك بين الأخوة- في التتويج الملكي في آخن (اكس لا شابل)⁵ وبهذه الطريقة -نقل العرش لابن البكر ومباركة الكنيسة- تم ضمان وحدة الامبراطورية ومنع تقاسمها بين أولاد الملك، لكن بالمقابل بدأت الكنيسة تشارك السلطة المدنية -ولو بروتوكولياً- في الحكم.

1 - Ehlers, Joachim: Die Entstehung des Deutschen Reiches. 4. Auflage, München 2012, S. 97.

2 - Gotthard, Axel: Das Alte Reich, S. 1.

3 - Bär, Adolf: Methodisches Handbuch der Deutschen Geschichte, Bd. 3, Ottonen und Salier, gotha, 1910, S. 35f.

4 - Sevin, Ludwig: Geschichtliches Quellenbuch, Bd. 5, das Deutsche reich unter den Sächsischen, den Fränkischen und Hohenstaufischen Kaisern, Leipzig 1896, S. 8f.

5 - Köpke, Rudolf/ Dümmler, Ernst: Kaiser Otto der Große, humblot, Leipzig 1876. S. 27.

جاءت الأحداث والاضطرابات في إيطاليا في ذلك الوقت لتفتح الباب على مصراعيه أمام أوتو الكبير للتدخل في إيطاليا، خاصة عندما أجبرت تلك الأحداث البابا يوحنا الثاني عشر (955-964م) في العام 960م على طلب المساعدة من أوتو الكبير وليعرض عليه التاج الامبراطوري كما حصل سابقاً مع البابا ليون الثالث (795-816م) وشارلمان.¹ وقد استقبل أوتو الكبير هذا الطلب بكل سرور، ولم يتردد لحظة في استثماره، لأنه شكل فرصة تاريخية كان بانتظارها، حيث رتب أمور مملكته الداخلية على جناح السرعة، وجمع جيشه في مدينة أوغسبورغ وانطلق به إلى إيطاليا حيث دخل مدينة بافيا الإيطالية ومنها أرسل أوتو مبعوثه إلى البابا في نهاية تشرين الثاني 961 ومعه تعليماته لمراسم اجتماعه به. وبعدها وصل أوتو الكبير إلى روما في 31 كانون الثاني 962م، حيث جرت له ولحاشيته مراسم الاستقبال الرسمي المهيّب في الثاني من شباط 962م في كنيسة القديس بطرس (في الفاتيكان) حيث توجّه البابا يوحنا الثاني عشر بالتاج الامبراطوري، لتصبح هذه الطريقة ومراسمها عرفاً للتتويج الامبراطوري بعد ذلك،² ولتعلن بهذا التتويج في العام 962م ولادة وتأسيس الامبراطورية الرومانية المقدسة، حيث أصبح أوتو امبراطوراً على ألمانيا وإيطاليا،³ وقد اختلفت هذه الامبراطورية عن الامبراطورية الفرنجية الكارولنجية، من حيث المساحة؛ لأن الامبراطورية الرومانية المقدسة كانت أقل مساحةً من سابقتها الكارولنجية لأنها لم تضم فرنسا وهنا كمنت المفارقة بين الامبراطوريتين.

رابعاً: الحدود والامتداد الجغرافي واللغة:

تميزت الحدود الجغرافية للامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" بعدم الاستقرار وبالتعقيد؛ لدرجة يصعب على الباحثين والمؤرخين تحديدها بشكل دقيق ومثالي، خاصة كون هيكلها السياسي نما تدريجياً بشكل اتحادي ووراثي، ولم تكن دولة قومية أو اقليمية بالمعنى الحديث للكلمة، مما منح هذه الامبراطورية خصوصية نادرة تاريخاً، ويعلل ارتباط التسمية الألمانية "الرايخ" " das Reich" باسم الامبراطورية، فعندما يقرأ أو يسمع الباحث والمؤرخ وحتى الإنسان العادي كلمة الرايخ يتبادر لذهنه مباشرة الامبراطورية الألمانية.

كانت الحدود الغربية للامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" في بداية القرن العاشر الميلادي تطابق حدود الامبراطورية الفرنجية الشرقية (الألمانية) التي نشأت بناءً على معاهدة فردان في العام 843م، هذه الحدود شكلت في الوقت نفسه الحدود الغربية لكل من بولندا وبوهيميا والمجر،⁴ وفي العام 1033م تم دمج بورغندي رسمياً عن طريق الوراثة كمملكة تابعة، بحيث تتكون الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" بعد ذلك مع الوقت من ممالك ألمانيا وإيطاليا وبورغندي والمملكة البوهيمية التي تأسست في العام 1198م، وانضم إليها عن طريق الوراثة أيضاً بالإضافة إلى مملكة بوهيميا مملكة هنغاريا في العام 1526-1527 - ولو بشكل صوري بعد أن سيطر العثمانيون على معظم أراضيها - بعد مقتل ملكها لويس الثاني أثناء محاولته الفرار بعد هزيمة جيشه النكراء في معركة موهاتش أمام السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566)، حيث سيتوج إثر ذلك فرديناند

1 - Priz, Friedrich: Grundlagen und Anfänge Deutschland bis. 1056, 2. Aufl., München 1993, S. 147f.

2 - Keller, Hagen/ Althoff, Gerd: die Zeit der spätenKarolinger und der Ottonen, Krisen und Konsolidierungen 888-1024, klett-cotta 2001, S. 209f.

3 - Köpke, Rudolf/ Dümmler, Ernst: Kaiser Otto der Große, humblot, Leipzig 1876, S. 244f.

4 - Klaus Zernack: Deutschlands Ostgrenze. In: Alexander Demandt (Hg.): Deutschlands Grenzen in der Geschichte. München 1990, S. 135-159, hier S. 139.

أخ امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" كارل الخامس (1519-1556) ملكاً على بوهيميا وهنغاريا،¹ ولكي تصبح الحدود الجغرافية أكثر سهولة للقارئ يمكن ذكر الأراضي والدول الحالية التي ضمتها الامبراطورية، فهي تشمل بشكل أساسي الأراضي الحالية ل: ألمانيا والنمسا والتشيك وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وسويسرا بالإضافة إلى المناطق الشرقية من فرنسا وهي: بروفانس وسافوي وبورغندي والإلزاس واللورين، كما تشمل أراضي وسط وشمال إيطاليا، بالإضافة إلى جزء كبير من أراضي بولندا. وعند التدقيق في هذه المناطق الجغرافية والدول التي كانت تضمها الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" تكون هذه الامبراطورية قد سيطرت على قلب أوروبا وامتلكت شواطئ بحرية على مياه المتوسط الدافئة جنوباً وعلى بحر البلطيق وبحر الشمال شمالاً، مما جعلها تشكل تحدياً لها ولجيرانها.

لم تكن الحدود مستقرة و ثابتة حتى نهاية الامبراطورية في العام 1806، لأنها منيت بخسارة العديد من الأقاليم مع الوقت ، فعلى سبيل المثال خسرت هولندا وسويسرا بعد حرب الثلاثين عاماً (1618-1648م) نتيجة لصالح وستقاليا في العام 1648م، وفقدت المزيد من الأراضي لصالح فرنسا.² وبنفس الوقت لم تكن هذه الامبراطورية دولةً قوميةً ليس فقط بسبب امتدادها الجغرافي العابر للحدود فحسب، ولها خصوصية تميزها فهي شكلت نموذجاً فريداً في التاريخ، بل سيجد الباحث أن سكان هذه الامبراطورية يتحدثون العديد من اللغات - التي بلغت حوالي اثنتي عشر لغة- ف بالإضافة إلى اللغة الألمانية الأكثر انتشاراً،³ استخدمت الايطالية والفرنسية والهولندية والتشيكية والسلوفينية والبولندية والصربية والدنماركية والعديد من اللغات واللهجات الأوروبية.⁴

خامساً: هيكل الامبراطورية ونظام الحكم:

كان النظام السياسي للامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" قائماً على المجتمع الاقطاعي السائد في العصور الوسطى، كان لهذه الامبراطورية هيكلًا هرمياً يرأسه الامبراطور المنتخب من قبل أمراء ناخبين، شكّل الامبراطور السيد الاقطاعي الأعلى الذي يضمن السلام والحماية لرعيته، الذين بدورهم ملزمون بالولاء والطاعة له. بالإضافة إلى ذلك ضمت هذه الرابطة الامبراطورية أعضاء متنوعين للغاية تحت قيادة الامبراطور، فكان منهم حكام روييون ومدنيون، وقلّة من الأقوياء وكثيرون أقل منهم قوة، وأمراء ناخبون، وأمراء عاديون، أساقفة وكونتات وفرسان ومدن. و قد أدى تنوع الأعضاء في الامبراطورية إلى وجود تناقض المصالح فيما بينهم من كبيرهم دستوريا (الامبراطور) حتى أصغر الأعضاء، و قد لخص هذه التناقضات السياسي والمؤرخ الشهير والذائع الصيت نيكولا ميكافيللي (1469-1527) عندما زار الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" كموفد دبلوماسي لمدينته الايطالية الشهيرة فلورنسا في العامين 1507-1508 إلى بلاط الامبراطور ماكسيميليان الأول (1508-1519)، فيما أكدّه في تقريره الأول عن قوة الإمبراطورية، بالقول: أنها تتمتع بوفرة في السكان والثروة والأسلحة كما أبدى إعجابه بثروة المدن، لكنه أدرك بوضوح الاحتياجات المالية الكبيرة للإمبراطور لتنفيذ مشاريع السياسة الخارجية، والتي لم تكن المدن

¹ - István H. Németh: Städte zwischen zwei Königen: die politische Aktivität des oberungarischen Städtebundes zwischen 1526 und 1536, in: Martina Fuchs/Orsolya Rétheyi (Hgg.): Maria von Ungarn (1505-1558), Münster 2007, S. 133-152, hier S. 137 u.141f.

² -Press, Volker: Kriege und Krisen: Deutschland 1600-1715, München 1991, s. 258ff.

³ - كانت اللغة الألمانية المستخدمة في فترة الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" مختلفة عن اللغة المستخدمة حالياً في طريقة الكتابة واللفظ، وليس من السهولة بمكان دراستها وفهمها بشكل جيد فهي تحتاج جهداً مضني لفهمها وذكر على سبيل المثال سجلات مجلس الرايخ كانت مكتوبة باللغة الألمانية القديمة والتي اطّلع الباحث عليها.

⁴ - Gotthard: Das Alte Reich, S. 5f.

والمقاطعات مستعدة لتوفيرها له، ولخص ميكافيلي بصفته مراقب خارجي سر التناقض في الامبراطورية عندما ذكر في تقريره أنه لم يكن أي من أمراء الامبراطورية أو مدنها يرغب في أن يمارس الإمبراطور سلطةً متفوقة عليهم.¹ هذا التقرير يقدم تفسيراً مهماً لكثير من الأحداث في تاريخ هذه الامبراطورية، ويجب على الباحثين التوقف عنده كثيراً في تفسير الأحداث المفصلية للامبراطورية.

كان بسبب الطابع الامبراطوري المتعدد الأعراق، وما قبل الوطني، وما فوق الوطني، وتطلعاتها العالمية، الدور المهم في عدم تطورها إلى دولة قومية بالمعنى الحديث للكلمة، بل ظلت رابطة امبراطورية ملكية -قطاعية- قائمة على الطبقات، تضم الامبراطور والطبقات الامبراطورية، مع عدد قليل من المؤسسات المشتركة مثل مجلس طبقات الأمة "الرايخستاغ"، ومحكمة الغرفة الامبراطورية. و منذ أوائل العصر الحديث، كانت الامبراطورية عاجزة هيكلياً عن شن حرب هجومية، وتوسيع نطاق السلطة، والتوسع. واعتُبرت الحماية القانونية والحفاظ على السلام من أولويات أهدافها التي تتلخص ب ضمان السلام والاستقرار، وحل النزاعات سلمياً من خلال كبح ديناميكيات السلطة. والهدف هو حماية رعاياها من الإجراءات التعسفية للحكام الإقليميين، وحماية الطبقات الإمبراطورية الأصغر من انتهاكات القانون من قبل الطبقات الأقوى والامبراطور.²

إذاً لم يكن هيكل ونظام الحكم في الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" دولة بصفة قومية، لكن اللافت أنه حتى مصطلح دولة لا يناسبها، لأن الدولة حسب التفسير المعاصر تشمل أمةً محددةً بوضوح، وإقليم لا يقل تحديداً ووضوحاً، وسلطةً حكوميةً فعالةً إلى أبعد الحدود، وهذا غير متوفر في الامبراطورية، حتى لو تم اختصارها بالنظام السياسي فإن نظام الحكم هذا أقل فعالية وصرامة من السلطات المركزية المحيطة به في أوروبا،-في الدول القومية الناشئة- . و حتى في موضوع السيادة يواجه الباحث اشكالية في هذه الامبراطورية فالسلطة السيادية بتعريفها (سلطة غير مفوضة وغير قابلة للإلغاء ويجب أن تكون في مكان واحد ممثلة ب هيئة أو حتى شخص) لم يكن يملكه نظام الحكم الامبراطوري، لأن هذا النظام كان نظاماً متدرجاً من السيادة الجزئية، حيث تقع بعض السلطات في يد المنظمة الجامعة والعديد منها في يد الأعضاء الأفراد (على غرار ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي حالياً)، ولهذا بقيت الامبراطورية عبارةً عن "رابطة اقطاعية" معقدة شكّلت نموذجاً فريداً، لذلك اختلف المؤرخون في وصف هذه الرابطة، فمنهم من وصفها ب: هيكل غير منتظم يشبه الوحش، وحل وسط بين الملكية واتحاد الدول. بنية الحكم هذه تقاوم جميع محاولات التصنيف في النظريات السياسية، فهي لا تتدرج تحت أي تصنيف ف بالإضافة إلى صفاتها السابقة فإن السلطة الحكومية فيها لم تكن محصورة بالكامل في يد شخص واحد (الامبراطور) أو في يد مجموعة صغيرة (الأمراء الناخبين) أو في يد جميع أعضاء الرابطة (المجلس الامبراطوري أي مجلس طبقات الأمة) وبالمحصلة تبقى نموذجاً فريداً.³

خامساً- أ: دستور الامبراطورية:

كانت الامبراطورية في البداية رابطة قائمة على التقاليد وبعضها كان منقولاً شفهيّاً فقط، لذلك لم يكن دستورها (الدستور الامبراطوري) نصاً متماسكاً أُصدر في عام محدد، أو حتى بعدد محدد من الفقرات، لهذا السبب لم يكن دستوراً ثابتاً، فقد تطور بعض الأحيان بديناميكية كبيرة أحياناً، ومحدودة أحياناً أخرى، مما يدفع بالباحثين إلى تعريف الدستور الامبراطوري: بأنه مجموعة

¹ - Herbers, Klaus/Neuhaus, Helmut: Das Heilige Römische Reich. Schauplätze einer tausend-jährigen Geschichte (843-1806), 2. Aufl., Köln u.a. 2006, S. 188.

² - Helmut Neuhaus: Das Reich in der Frühen Neuzeit; Enzyklopädie deutscher Geschichte; Band 42, München 2003, S. 5

³- Gotthard: Das Alte Reich, S. 6f.

كبيرة من القواعد والتقاليد القديمة المختلفة أحياناً أو متناقضة حيناً آخر، فهو لم يكن ثابتاً راسخاً، بل مرتبطاً بالمتغيرات و التحولات البنوية و الهيكلية، وبالرغم من بعض الصرير في مفاصله لكنه بقي يعمل لقرون عديدة. ولتبسيط فهم دستور الامبراطورية يمكن نكر أهم المحطات المفصلية فيه والتي شكلت علامات فارقة بالنسبة للتطور الدستوري، فأول محطة دستورية مهمة كانت في اتفاق فورمز في العام 1122م الذي أنهى نزاع التعيين في المناصب الدينية والمدنية بشكل نهائي حيث ثبتت هذه الاتفاقية أسبقية الامبراطور الزمنية على بابا الفاتيكان في تعيين الأساقفة في الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية"، وحازت السلطة المدنية درجة من الاستقلال عن السلطة الكنسية.¹ أما المحطة الدستورية الثانية المهمة كانت في عهد الامبراطور فريديريك الثاني (1212-1250) أثناء انعقاد مجلس طبقات الأمة (المجلس الامبراطوري) في مدينة فورمز في العام 1231 عندما وجد نفسه (الامبراطور فريديريك الثاني) مضطراً لتقديم تنازلات قانونية لكبار الأمراء تضمن لهم حقهم في سك العملة، مع اعفاءات جمركية، مع حق بناء القلاع في الأراضي الخاصة بهم، مضافاً إليها حق الأمراء بالتشريع.

ومن المحطات الأكثر أهمية كان المرسوم الذهبي الذي سنّ في العام 1356م في عهد الامبراطور كارل الرابع لكسمبورغ (1346-1378)، الذي شكّل أهمية استثنائية في التاريخ الدستوري للامبراطورية، وكان عبارة عن وثيقة على شكل كتيب صغير مختومة بختم من ذهب لذلك أطلق عليها المرسوم الذهبي، وأهم ما جاء في هذا المرسوم هو تحديد عدد الأمراء الناخبين الذين يحق لهم انتخاب الامبراطور بسبعة أمراء فقط، أربعة منهم مدنيين وثلاثة دينيين وهم: ملك بوهيميا دوق بافاريا ودوق ساكسونيا وأمير براندنبورغ، ورؤساء أساقفة ماينز و كولن وترير (رؤساء أساقفة الراين)².

من المحطات الدستورية المهمة والمفصلية أيضاً كان مجلس الرايخ المنعقد في فورمز في العام 1495 الذي حضره الامبراطور ماكسيمليان،³ و الذي تمت فيه مناقشة مسألة الإصلاح الامبراطوري بشكل مستفيض، وخلصت المناقشات إلى اقرار ما عرف بالسلام الأبدي، إضافة إلى تمكين طبقات الأمة من المشاركة بشكل متساوٍ في السلطة الامبراطورية ومجالات الأحكام الاقطاعية والعسكرية، و كانت النتيجة تسوية دستورية ميزت الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" في العصر الحديث المبكر بأكمله، وحل توافقي للمشاكل المطروحة، ولولا ذلك لم يكن بالإمكان اتخاذ قرارات ملزمة في التشريع والسياسة الامبراطورية لما تلى من قرون ثلاثة. ناهيك عن تأسيس محكمة الغرفة الامبراطورية كمحكمة استئناف مركزية، وقد شكّل تأسيسها نقلة دستورية نوعية. وبناءً عليه اصبحت القوانين التي أقرت في مجلس الامبراطورية في فورمز 1495م من أهم الركائز الأساسية للدستور الامبراطوري بعد المرسوم الذهبي الذي سن في العام 1356م⁴ واعتبر هذا التاريخ نقطة فارقة ليس فقط في المجال الدستوري وإنما في تاريخ هذه

¹ - Keller, Hagen: Zwischen regionaler Begegnung und universalem Horizont, Deutschland im imperium der Salier und Staufer 1024-1250, Berlin 1986, S. 194f.

² - Moraw, Peter: von offener Verfassung zu gestalterter Verdichtung, das Reich im späten Mittelalter 1250 bis 1490, Berlin 1985, S. 247.

³ - ولد في العام 1459 وانتخب ملكاً رومانياً في العام 1486، استلم الحكم بع وفاة والده الامبراطور فريديريك الثالث الهابسبورغي في العام 1493 والذي استمر في منصب الامبراطور أطول فترة حكم في تاريخ الامبراطورية 53 عاماً، ويعد ماكسيمليان أول امبراطور روماني لم يتوج من قبل بابا الفاتيكان، بسبب المشاكل مع البابوية رفضت تتويجه، لذلك أعلن نفسه في شباط 1508 "امبراطوراً رومانياً منتخباً" دون تدخل أو مشاركة البابوية، توفي في العام 1519.

Wiesflecker, Hermann: Kaiser Maximilian I. Das Reich, Österreich und Europa an der Wende zur Neuzeit, Bd. 4, München 1975, S. 6,11.

⁴ - Angermeier, Heinz: Das alte Reich in der deutschen Geschichte: Studien über Kontinuitäten und Zäsuren, München 1991, S. 230f.

الامبراطورية العريقة. حتى أن الكثير من المؤرخين الألمان اتخذوا تاريخ 1495 بداية لمواضيعهم وأبحاثهم الخاصة بالامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" ولعل أهمها كتاب المؤرخ اكسل غوتهارد-Axel Gotthard- المعنون بـ "الامبراطورية القديمة 1495-1806م"

من المحطات المهمة أيضاً بالنسبة للدستور هو معاهدة السلام في أوغسبورغ في العام 1555م، فبنود صلح أوغسبورغ كانت مهمة جداً لضمان السلام في الامبراطورية، وأعطت اعترافاً بـ البروتستانت بعد نضال طويل. يضيف المؤرخون الألمان أيضاً بنود معاهدة السلام في وستفاليا في العام 1648 إلى الدستور لأنها أنهت ويلات حرب الثلاثين عاماً (1618-1648) حيث كان لكتا المعاهدتين مكانة القانون الأساسي دستورياً. يضاف إلى ذلك التنازلات الانتخابية التي توجب على الامبراطور الإمضاء عليها قبل انتخابه حيث يمكن اعتبارها بمثابة قوانين أيضاً.¹

خامساً- ب: أهم العناصر في النظام الامبراطوري:

خامساً- ب- 1: الامبراطور:

بخلاف معظم الممالك الأوروبية الأخرى، كانت الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" امبراطورية انتخابية، وعندما أراد المعاصرون تعريفها، وصفوها بأنها جسم أو هيكل يتألف من رأس وأعضاء، حيث كان الامبراطور (بصفته القائد الأعلى) هو من جعل هذا الهيكل موحداً في المقام الأول، لأنه أقدم عنصر توحيدي في الدستور الامبراطوري، فهو السيد الاقطاعي الأعلى، والقاضي الأعلى، والحارس الأعلى للسلام والقانون، لكنه ومع ذلك لم يكن حاكماً مطلقاً على الاطلاق، ولم يكن فوق القوانين.² كان الامبراطور يُنتخب مدى الحياة من قبل الأمراء الناخبين السبعة، كما هو منصوص عليه في المرسوم الذهبي لعام 1356م - كما ذكر سابقاً- وكان مبدأ الأغلبية هو السائد في انتخاب الإمبراطور، إلا أن الناخبين بشكل عام قد سعوا إلى تحقيق الإجماع. و نصّت القاعدة الأساسية على انتخاب رأس الامبراطورية بصفة ملك أولاً في كنيسة القديس بارثولوميو في مدينة فرانكفورت الألمانية، ثم تتوجه ملكاً على الرومان والألمان في كنيسة القديسة مريم في مدينة آخن الألمانية، بعد ذلك، يُتوج البابا الملك الروماني امبراطوراً في كنيسة القديس بطرس في روما.³ ولم يكن بابا الفاتيكان يُبلّغ بالانتخاب إلا للعلم، ومع الوقت، وفي بداية العصر الحديث لم تعد الامبراطورية تتطلب تنويجاً من بابا الفاتيكان، وتقلصت بروتوكولات العصور الوسطى المكونة من ثلاث مراحل (الانتخاب في فرانكفورت، والتنويج الملكي في آخن، والتنويج الامبراطوري في روما) إلى إجراءين فقط: الانتخاب في فرانكفورت يليه التنويج في آخن.⁴ حيث كان الامبراطور كارل الخامس (1519-1556) الذي توجه بابا الفاتيكان كليمنت السابع (1523-1534) في العام 1529 امبراطوراً في مدينة بولنيا الايطالية،⁵ أخر امبراطور يتوج من قبل بابا الفاتيكان.⁶

¹ - Gotthard: Das Alte Reich, s. 8.

² - Stollberg-Rilinger, Barbara: Das Heilige Römische Reich Deutscher Nation, vom Emde des Mittelalters bis 1806, 6. Aufl. München 2018, S. 14.

³ - Herbers/ Neuhaus: Das Heilige Römische Reich...S. 187.

⁴ - Gotthard: Das Alte Reich, S. 9.

⁵ - تصد بابا الفاتيكان أن لا تكون عملية التنويج في مدينة روما، المكان التاريخي للتنويج، بسبب الخلافات وعدم اعطائه الشرعية كاملةً بسبب النفوذ الكبير الذي وصل إليه هذا الامبراطور، علماً أن الامبراطور كارل الخامس انتخب منذ العام 1519 امبراطوراً في مدينة فرانكفورت.

⁶ - Jurewitz-Freischmidt, Sylvia: Karl V. und seine Regentinnen, Gernsbach 2000, S. 317f.

بالإضافة إلى خصوصية هذه الامبراطورية بانتخاب امبراطورها، فقد تميزت بانتخاب خليفة للامبراطور وهو على قيد الحياة، وتتم تسمية الشخصية المنتخبة بـ "الملك الروماني" طالما الامبراطور على قيد الحياة، ويمكن تسميته أيضاً بـ الملك أو الامبراطور المستقبلي، لأنه لم يكن يملك أي حق من حقوق الحكم طالما كان الامبراطور الحالي لا يزال على قيد الحياة، وورث الأُمراء الناخبون في معظم الأحيان بانتخاب الامبراطور المستقبلي ضماناً لعدم خلو العرش الامبراطوري بعد وفاة الامبراطور الحالي. والمميز أيضاً أنه في يوم الانتخاب كامبراطور، قَدَّم الأُمراء الناخبون لمرشحهم وثيقة "اقرار انتخابي" -تتضمن شروطاً- تتضمن قائمة مطالب كان عليه أن يوقع عليها ويعد بتنفيذها بشكل كامل، مؤكداً على مكانتهم المحورية في النظام الامبراطوري، والأهم من ذلك أنهم تصرفوا كممثلين لجميع طبقات الامبراطورية، ساعين إلى منع الممارسات الامبراطورية والحكومية الاستبدادية، من خلال مجموعة من اللوائح الدقيقة والمفصلة للغاية. وبالتالي فإنه بالنسبة لجميع الاجراءات الحكومية الممكنة، تم تحديد درجة التنسيق اللازمة داخل الاتحاد الامبراطوري، على سبيل المثال، متى يجب على الامبراطور استشارة الأُمراء الناخبين، ومتى يجب عليه أن يضمن إجماع جميع طبقات الأمة في مجلس الامبراطورية؟ وهكذا فإن إقرار الانتخاب لأي امبراطور يحدد صلاحياته، ولكن قبل كل شيء حدودها، أو بمعنى آخر إنه دليل اختصاصاته. والملاحظ أنه منذ بلورة أول "اقرار انتخابي" عند انتخاب الامبراطور كارل الخامس في العام 1519، ازدادت هذه النصوص شمولاً، لأنه و بسبب التجارب السلبية مع كل امبراطور، أرادت الطبقات الامبراطورية منع تكرارها.¹ ومع الوقت لم يبق للامبراطور إلا القليل من الحقوق المحفوظة التي لا يحتاج فيها لموافقة طبقات الأمة، ومنها على سبيل المثال، تغيير النظام الطبقي (أي رفع مكانة الطبقة، وإضفاء الشرعية على الافراد غير الشرعيين، ومنح الشهادات/الأكاديمية) وهكذا أصبح الامبراطور أقرب إلى منسق وحكم منه إلى حاكم، هو السيد الاقطاعي الأعلى، بمعنى آخر أصبح قمة الهرم أكثر منه حاكماً.²

خامساً- ب -2: أسرة الهابسبورغ الأمبراطورية!

إن ما يلفت الانتباه في هذه الامبراطورية في القرنين السادس عشر والسابع عشر هو انتخاب جميع الاباطرة من أسرة الهابسبورغ: وهذا بدوره يدفع الباحثين والمراقبين أن يطرحوا سؤالاً يجب الإجابة عنه. فمنذ استلام السلطان سليمان القانوني عرش السلطنة العثمانية وتوسعه في البر غرباً في داخل أوروبا(سيطر على بلغراد 1521 ورودوس 1522 وبودابست 1526 وحاصر فيينا 1529) شكّل العثمانيون قلقاً مرعباً في الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" وسجلات مجلس الرايخ الألماني تؤكد أنه لا يكاد مجلس رايخ للأمبراطورية يخلو من مناقشة الخطر العثماني في ذلك الوقت،³ حتى أن معظم المراسلات بين الامبراطور كارل الخامس وأخيه فريديناند ركزت على الخطر العثماني.⁴ وهذا الخطر الداهم كان هو نفسه السبب الجوهرى لوجود أسرة الهابسبورغ في سدة المنصب الامبراطوري لمدة قرنين من الزمن، ودفع إلى حرص الأُمراء الناخبين رغم امتلاكهم حرية الاختيار، على تنصيب آل هابسبورغ أباطرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث كانت الأملاك والأراضي المتوارثة لأسرة الهابسبورغ تجاوز الجبهة العثمانية، فإذا عُين أحد من أسرة هابسبورغ رأساً للأمبراطورية، فإنه كان بحكم المصلحة الذاتية، يضمن

¹ - Gotthard: Das Alte Reich, S. 10.

² - Barbara: Das Heilige Römische Reich Deutscher Nation, S. 14.

³ - Steglich, Wolfgang: Deutsche Reichstagsakten, Jüngere Reihe, Bd. 8, Göttingen 1971, S. 800-840, 898ff.

⁴ - Bucholtz, Franz Bernhard von: Geschichte der Regierung Ferdinand des Ersten, Bd. 3 u. 4, Graz 1968, S. 284f.

Bauer, Wilhelm/Lacroix, Robert: Korrespondenzen österreichischer Herrscher. Die Korrespondenz Ferdinands I., Bd. 2, Wien 1937, S. 484, 489.

عدم توسع الامبراطورية العثمانية غرباً داخل الامبراطورية، في المقابل كانت الطبقات الامبراطورية أكثر ميلاً للانخراط في الدفاع إذا جاءت نداءات المساعدة من الامبراطور نفسه. كانت أسرة الهابسبورغ بمثابة دعاية ضد العثمانيين، وحصناً منيعاً ضد الامبراطورية العثمانية وحائط الصد الأولي والأساسي في وجهها. لهذا هيمنت هذه الحسابات على سجلات الانتخابات على هذين القرنين، فقد امتلكت أسرة هابسبورغ ما يكفي من الأرض والشعب، خاصة وأن الأباطرة لم يكونوا يتقاضون أي رواتب، ولم يتمكنوا من تعويض خسائرهم من "الممتلكات الامبراطورية" واستهلك منصب الامبراطور أكثر مما أنتج. فإذا كانت الأرض والشعب في المكان المناسب، أي على الجبهة ضد العثمانيين. وهكذا تكررت "الانتخابات الحرة" على عاتق أسرة هابسبورغ، ولأن مركز أملاكهم كان مدينة فيينا، كان أباطرة أسرة الهابسبورغ يميلون للأقامة فيها، حيث لم تمتلك هذه الامبراطورية عاصمة للحكم مثل الممالك الأخرى، وبسبب إقامة الأباطرة الهابسبورغ في مركز أملاكهم فيينا، وجد المجلس الامبراطوري والمستشارية الامبراطورية هناك.¹

شكل النزاع الهابسبورغي العثماني عاملاً أساسياً في رسم السياسات الخارجية للدول الأوروبية البارزة في ذلك الوقت، خاصة بالنسبة لفرنسا التي تحالفت مع الدولة العثمانية ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" بعد أن وقع الملك الفرنسي فرانس الأول أسيراً في يد القوات الامبراطورية إثر معركة بافيا في ايطاليا 24 شباط 1525²، وبقي الملك فرانس قرابة العام في الأسر في مدريد عند الامبراطور كارل الخامس³، ورداً على ذلك أرسل الملك فرانس الأول وفداً إلى السلطان سليمان القانوني طالباً منه المساعدة ضد الامبراطورية و قد وعده السلطان سليمان القانوني خيراً، و أرسل له رسالة بخصوص ذلك،⁴ وتوثق التحالف بين فرنسا والسلطنة العثمانية في العام 1535م بتوقيع معاهدة بين الطرفين. مقابل ذلك استمر العداء التاريخي بين الامبراطورية وفرنسا حتى قدوم ماريا تيريزا (1717-1780) وتغييرها للمعادلات والتحالفات السياسية، وأنهت هذا العداء بسلسلة اتفاقيات وزواج سياسي، توجت في العام 1770 بزواج ابنتها الصغرى ماري انطوانيت (1755-1793) من الملك الفرنسي المستقبلي لويس السادس عشر (أصبح ملكاً في العام 1774)، و طوال الفترة التي سبقت هذا الزواج كانت السلطنة العثمانية وفرنسا أشرس أعداء أسرة الهابسبورغ الامبراطورية مما جعل هذا الزواج ثورة سياسية⁵.

خامساً - ب - 3: الأمراء الناخبون:

يشار في وثائق العصر الحديث "المبكر" إلى الأمراء الناخبين "die Kurfürsten" (الذين بإمكانهم وحدهم فقط انتخاب الامبراطور) بـ "ركائز أو أعمدة الامبراطورية" "Säulen des Reichs"، وهذه الصفة كافية لتقدير مدى أهميتهم، وكان عدد هؤلاء كما نص عليه وذكر سابقاً "المرسوم الذهبي" في العام 1356 سبعة أمراء ناخبين كهيئة دائمة تتمتع بامتيازات مشتركة معينة، و منذ ذلك الوقت شكلت المركز المؤسسي للنظام الامبراطوري، كفل المرسوم الذهبي -القانون الأساسي للامبراطورية- أن يكون انتخاب الملك الروماني (الامبراطور مستقبلاً) ناتجاً عن قرار هيئة الأمراء الناخبين، وأن يكون هذا القرار واضحاً و مؤكداً، ولا يوجد أي مجال لانتخاب شخصين في نفس الوقت لمنصب الامبراطور. وقد تحقق ذلك من خلال أحكام صممت خصيصاً لضمان ثبات تكوين هيئة الأمراء الناخبين، من خلال تحديد خلافة الأمراء الناخبين المدنيين وفقاً لمبدأ البكورية الذي يضمن عدم تقسيم

¹ - Gotthard: Das Alte Reich, S. 11.

² - Brandi, Karl: Kaiser Karl V. Werden und Schicksal einer Persönlichkeit und eines Weltreichs, Bd. 2, München 1941, S. 183f.

³ - Tritsch, Walther: Karl V.: Kaiser der Christenheit, Verlierer der Erde, Leipzig/Mährisch-Ostrau 1935, S. 414f.

⁴ - Zinkeisen, Johann Wilhelm: Geschichte des osmanischen Reiches in Europa, Bd. 2, Gotha 1854, S. 612.

⁵ - Duchhardt, Heinz: Barock und Aufklärung, München 2007, S. 122.

الأراضي الانتخابية بين جميع الأولد، وتكون للولد البكر فقط، بالإضافة إلى ذلك، تم ضمان عدم وجود تضارب في الرتب بين الأمراء الناخبين، والذي كان مصدراً تقليدياً للصراع، لذلك بُذلت عناية فائقة لتحديد رتبهم بدقة في المشي والوقوف والجلوس في جميع المناسبات الرسمية. ومن الميزات التي حصل عليها الناخبون أنه سُمح لهم بالتجمع رسمياً بمفردهم. والشيء المهم أن مبدأ الأغلبية ينطبق عليهم بشكل عام، ولكن اللافت أنه تم استبدال هذا المبدأ بمبدأ الاجماع الذي كفل حسن سير الأمور.¹

على الرغم من أحكام المرسوم الذهبي الناظمة لعدد الأمراء الناخبين وحصرهم بسبعة فقط، إلا أنه تم إجراء تعديل على العدد بعد حرب الثلاثين عاماً، حيث نص صلح وستفاليا 1648 على إنشاء هيئة انتخابية ثمانية، وفي العام 1692 حاول الامبراطور ليوبولد الأول (1658-1705) إضافة أمير ناخب تاسع (أمير هانوفر) للهيئة الناخبة، ولم يُعَرِّ المجلس الامبراطوري (مجلس طبقات الأمة) هذا الأمر إلا في العام 1708 ليصبح عدد الامراء الناخبين تسعة. فإذا كان عدد الأمراء الناخبين سبعة في القرن السادس عشر، وتسعة في القرن السابع عشر، وفي القرن الثامن عشر انخفض العدد مرة أخرى إلى ثمانية -لأن الخط الانتخابي في ميونخ تلاشى في العام 1777. ويوجد بعض الدوائر الانتخابية التي أنشئت في السنوات الأخيرة من عمر الامبراطورية في سياق اضطرابات عصر نابليون بونابرت (1769-1821)، لكن هذه الدوائر كانت قصيرة العمر بشكل لافت. وبما أن الأمراء الناخبين لهم حصرية انتخاب الامبراطور، فهم وحدهم من صاغ التنازلات الانتخابية المطلوب من الامبراطور التوقيع عليها و ضمان تنفيذها، لذلك كان الامبراطور يولي اهتماماً خاصاً للأمراء الناخبين لضمان نجاحه في إنفاذ سياسته، من خلال التعامل معهم كمستشارين له في بعض الأحيان. لم يطلب من الأمراء الناخبين أداء قسم للهيئة الناخبة، ولكن معظمهم فعل ذلك، وبالتالي خضعوا طواعيةً لسلسلة من القواعد والنظم الخاصة بالهيئة الناخبة، حيث عملت هذه القواعد على حماية المصالح السياسية للطبقات، والتي ألزمت جميع الأعضاء بالوقوف معاً للدفاع عن التفوق الانتخابي، والحضور في اجتماعات الطبقات الامبراطورية ككيان واحد وقوة موحدة، مما مكنهم من تشكيل لوبي محصن داخل الامبراطورية هدفه ضمان مزاياهم.²

خامساً - ب - 4: أعضاء الامبراطورية الأخرى:

بالإضافة إلى الأمراء الناخبين السبعة أو التسعة، كان هناك مئات من الطبقات الامبراطورية الأخرى، أقل من أربعمئة بقليل في بداية القرن السادس عشر، وأقل بقليل من ثلاثمئة في نهاية القرن الثامن عشر، كان هناك أناس تابعين مباشرة للامبراطور (للامبراطورية بطبيعة الحال) وهذه التبعية المباشرة استخدمت لوصف كل من لم يعترف بالتبعية لأحد سوى للامبراطور من ضمنهم مدن امبراطورية وفرسان امبراطوريين. تنوعت شخصيات أعضاء الامبراطورية بشكل كبير وكان منهم: أفراد وشركات، أديرة ومجتمعات حضرية، رجال دين، وأمراء مدنيون سواء أقوياء أو أقل نفوذاً، تراوحت هذه المجموعة بين أمراء امبراطوريين عظماء من جهة حكموا بشكل شبه مستقل تجمعات كاملة من الأراضي، وكانوا مرتبطين بالسلالات الحاكمة في أوروبا بالطرق التقليدية وهي المصاهرة والزواج السياسي، وفرسان امبراطوريين صغار وأقل شأناً من جهة أخرى حيث مارسوا سلطة قضائية أدنى على بضع قرى فقط. وقد كان تباين الأعضاء الامبراطوريين هو السمة المميزة للهيكل الامبراطوري بأكمله، مما يعني أن الأعضاء المختلفين يمكنهم ممارسة تأثيرات متفاوتة للغاية على السياسة الامبراطورية، وأن يتصرفوا بطرق متباينة للغاية.³

¹ - Barbara: Das Heilige Römische Reich Deutscher Nation, S. 24ff.

² - Gotthard: Das Alte Reich, S. 14ff.

³ - Barbara: Das Heilige Römische Reich Deutscher Nation, S. 15.

لم تقتصر الامبراطورية على أعضائها المباشرين فقط، بل مارست معظم الطبقات الامبراطورية أيضاً حكماً على طبقات أخرى (أراض كان فيها حكام آخرون، وهم العائلات النبيلة والأديرة والمؤسسات والبلديات) إلا أن هذه الطبقات لم تكن مرتبطة بالامبراطور والامبراطورية إلا بشكل غير مباشر، فقد ارتبطت هذه الطبقات بعاهلها المباشر، على غرار ارتباط الطبقات الامبراطورية بالامبراطور، وهكذا مارست الطبقات حكماً على التابعين والرعايا الاقطاعيين وغيرهم من الذين كانت تربطهم بالامبراطورية ككل علاقة غير مباشرة (متدرجة ويوجد فيها وسيط) بالمحصلة كان أي شخص طبيعي لا يخضع لسيد أقليمي يخضع لسلطة الامبراطور مباشرة (بدون وسيط)، وأي شخص يحكمه سيد أقليمي (اقطاعي) فهو يخضع بشكل غير مباشر للامبراطور (أي هناك سلطة وسيطة بينه وبين الامبراطور)¹، وهكذا لم تكن الامبراطورية اتحاداً متجانساً للرعايا، فعلى عكس الدول الحديثة حيث يتمتع جميع المواطنين بمواطنة موحدة، و تتركز جميع السلطات السيادية في يد الدولة، التي تمارسها أجهزتها وحدها، كان الحكم الذاتي في الامبراطورية يمارس على مستويات مختلفة، وكان لكل عضو حقوق وحريات مختلفة عن الأخر.² لم تكن الامبراطورية مجرد اتحاد اقطاعي، بل كانت أيضاً اتحاداً لكل أولئك الذين شاركوا في بعض المؤسسات المشتركة، وكان عضو الامبراطورية هو أي شخص كان له مقعد في مجلس الرايخ (مجلس طبقات الأمة أو البرلمان الامبراطوري)، وشارك في المداولات واتخاذ القرارات بشأن الشؤون المشتركة، ودفع الضرائب الامبراطورية للامبراطور، ومارس سلطة قضائية امبراطورية، وكان ينتمي إلى إحدى الدوائر الامبراطورية، بعبارة أخرى يمكن وصف الامبراطورية بـ: جمعية قانونية ذات هيئات قضائية عليا و تشريعات مشتركة، وهذه الجمعية كان العامل الأساسي فيها الطابع السلمي، حيث كان جميع أعضاؤها مطالبين بدعم بعضهم البعض ولم يسمح لهم بشن حرب ضد بعضهم البعض³.

خامساً - ب - 5: مجلس الرايخ (Reichstag)

مجلس الرايخ Reichstag: هو نفسه مجلس طبقات الأمة، ويطلق عليه أيضاً البرلمان الامبراطوري، وهو عبارة عن الجمعية العامة للطبقات الامبراطورية، يجمع حكام المناطق، وليس الممثلين المنتخبين لسكان الامبراطورية، فلم يكن هناك انتخابات تجري لاختيار مندوبين إلى مجلس الرايخ. وكان مكان انعقاد مجلس الرايخ حتى عامي 1653 و1654 في مدن متعددة في الامبراطورية، ولم يكن هناك مدينة مخصصة لانعقاد المجلس فيها، لكن بعد العام 1663 أصبح ينعقد مجلس الرايخ في مدينة ريغينسبورغ دون غيرها. و كان لمجلس الرايخ النتيجة الأهم والأكثر استمرارية للإصلاحات الامبراطورية في أواخر القرن الخامس عشر و أوائل القرن السادس عشر، ومنذ عهد الامبراطور ماكسيمليان الأول تطور ليصبح المؤسسة القانونية و الدستورية العليا، لكن دون قرار تأسيس رسمي أو أساس قانوني مكتوب، وكان هناك صراع وتنافس شبه دائم بين الامبراطور من جهة و الأمراء الامبراطوريين من جهة أخرى، فالامبراطور كان يحاول أن يكون القرار بيده بشكل مركزي والأمراء الامبراطوريين رفضوا ذلك بشكل قطعي، وحاولوا ترسيخ اللامركزية والمبدأ الاتحادي، فكان مجلس الرايخ بالنتيجة أحد ضامني الحفاظ على الامبراطورية.⁴ كان مجلس الرايخ المنتدى السياسي المركزي للامبراطورية، وعلى الامبراطور الحصول على موافقته على جميع الاجراءات الحكومية المهمة، ولذلك كان مجلس الرايخ يتعامل مع جميع القضايا المهمة والحساسة من قضايا العملة إلى قضايا السلام

¹ - Gotthard: Das Alte Reich, S. 17.

² - Barbara: Das Heilige Römische Reich Deutscher Nation, S. 16.

³ - Barbara: Das Heilige Römische Reich Deutscher Nation, S. 19f

⁴ - Schindling, Anton: Die Anfänge des immerwährenden Reichstags zu Regensburg. Ständevertretung und Staatskunst nach dem Westfälischen Frieden. Mainz 1991, S. 227f.

الداخلي والحفاظ على القانون وضمان أمن التجارة وأمور الحرب والسلام. وإذا احتاج الامبراطور يوماً ما إلى مساعدة مالية من الطبقات الامبراطورية؛ وخاصةً لتأمين حدود الامبراطورية، كان يتوجب عليه أن يطلب منهم المبلغ الذي يحتاجه مع مبرر وتعليل واضح له، بالإضافة إلى تحديد دقيق جداً للهدف منه، وبهذه الحالة فقط يمنح مجلس طبقات الأمة المساعدة المالية للامبراطور ولكن بشكل مؤقت ولمرة واحدة فقط (وليس دائماً المبلغ المطلوب).¹

خامساً- ب -6: آلية عمل مجلس الرايخ:

قبل أن يبدأ مجلس الرايخ مداولاته، كان الامبراطور أو من يكلفه لينوب عنه، يتلو "المقترح الامبراطوري" أو جدول الأعمال الذي يحدد مواد المداولات، وبعدها تبدأ المداولات، وعندما تتوصل طبقات الامبراطورية إلى موقف مشترك بشأن بند معين من جدول الأعمال، كان الأمير الناخب لماينز يصوغ قراراً امبراطورياً، ويحوله التصديق الامبراطوري إلى قانون أو مرسوم امبراطوري بالمصطلحات الحديثة، وبعد نهاية المداولات جميعها وقبل اختتام مجلس الرايخ يصوغ الأمير الناخب لماينز نصاً طويلاً يلخص جميع نتائج مداولات مجلس الرايخ في تقرير امبراطوري، بذلك يصبح مشروع قانون، وبعد تصديق الامبراطور عليه يصبح مرسوماً امبراطورياً له قوة القانون. هذه الطريقة في اتخاذ القرارات في مجلس الرايخ تدل أن الامبراطور في البداية والنهاية كان مشاركاً: دعا مجلس الرايخ للانعقاد -إذا وافق الأمراء الناخبون- وصاغ جدول الأعمال (بالمصطلح الحديث) فقد كانت المبادرة التشريعية تقع على عاتقه إلى حد كبير. في النهاية كان لابد من الاتفاق، سواء تم اعتبار المراسيم الامبراطورية معاهدات يوقعها الامبراطور كطرف متعاقد، أو بالأصح إذا تم وصفها بقوانين صادق عليها، وبدون موافقة الامبراطور لا يمكن للطبقات الامبراطورية تغيير القانون الامبراطوري أو حتى استكمالها، وبالمقابل لم يكن بإمكان الامبراطور إصدار القوانين بدون الطبقات الامبراطورية.

صحيح كانت المبادرة التشريعية في معظمها بيد الامبراطور، وكانت مشاريع القوانين تتطلب تصديقه، إلا أن المداولات والصياغة والنشر والتنفيذ أيضاً في يد طبقات الأمة. وأكدت التنازلات الانتخابية أن القوانين الامبراطورية وبمجرد اقرارها تصبح ملزمة أيضاً للامبراطور. كان للامبراطور حق المبادرة والتصديق الامبراطوري، لكن الطبقات الامبراطورية كانت تتداول فيما بينها حول بنود جدول الاعمال كل على حدة، واللافت أن مدير مجلس الرايخ لم يكن الامبراطور، بل "الرجل الثاني" بعده في هذا النظام الامبراطوري والذي كان بمثابة رئيس المستشارين الامبراطوري، وكان يحظى بهذا المنصب كما ذكر سابقاً الأمير الناخب في ماينز؛ فهو كان مسؤولاً عن إدارة الأعمال، وكانت امتيازاته الكثيرة تضمن له نفوذاً كبيراً على اجراءات مجلس الرايخ، فبالإضافة إلى صياغته لنتائج مداولات المجلس، كانت كل الوثائق الموجهة إلى مجلس الرايخ يجب أن تمر من خلاله.²

لقد ضم مجلس الرايخ جميع الطبقات الامبراطورية (من أركان الامبراطورية إلى ممثلي المدن الامبراطورية)، وجسد كلاً من الحرية الطبقيّة وعدم المساواة الطبقيّة، مؤكداً التوزيع التقليدي للأدوار، مما يؤكد أن مجلس الرايخ كان مرآة نقيّة أمينّة لبنية النظام الامبراطوري في هذا الامبراطورية الفريدة.

سادساً: نهاية الامبراطورية:

منذ تأسيس الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية"، وصفت بأنها الامبراطورية الكارولنجية الشرقية، وهذا كان للتأكيد أن فرنسا خارج هذا الهيكل الامبراطوري، ومع الوقت أصبحت المملكة الفرنسية تكن العداء للامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية"، وسيطور هذا العداء ليس فقط إلى صراع مرير امتد لعدة قرون، بل إلى مواجهات دامية وإلى سياقات سياسية كُسرت

¹ - Gotthard: Das Alte Reich, S. 18f.

² - Gotthard: Das Alte Reich, S. 19-22.

فيها كل البروتوكولات المتعارف عليها، فمنذ العام 1494 عندما زحف الملك الفرنسي كارل الثامن (1470-1498) بجيوشه إلى إيطاليا، نشأ تحالف استراتيجي بين الامبراطورية والملكية الاسبانية ضد فرنسا، هذا التحالف سيقود إلى سيطرة أسرة الهابسبورغ الامبراطورية على مقاليد الحكم في كل من الامبراطورية وأسبانيا لعدة قرون، لتقع فرنسا بين فكي كماشة الهابسبورغ من الشرق والغرب.¹ وستعتمد فرنسا إلى كسر هذا الطوق بشتى الوسائل المتاحة، خاصةً منذ العام 1525 إثر حدوث معركة بافيا الكارثية على فرنسا بسبب وقوع ملكها فرانس الأول (1494-1547) أسيراً في يد القوات الامبراطورية في إيطاليا، واقتياده إلى اسبانيا وايداعه السجن عند الامبراطور كارل الخامس لمدة عام، وهذا سيقود المملكة الفرنسية إلى تخطي كل الحواجز التي تمنعها من إقامة تحالف استراتيجي مع الدولة العثمانية وبشكل علني -سابقاً وفي العام 1519 كان فرانس الأول في دعايته الانتخابية لمنصب الامبراطور ضد أسرة الهابسبورغ يظهر نفسه بأنه سيقضي على الخطر العثماني وسيحمي أوروبا منهم وأنه الوحيد القادر على ذلك-² وبدأ التواصل بين الفرنسيين والعثمانيين على أعلى المستويات عن طريق الوفود والرسائل مباشرة بعد وقوع الملك فرانس الأول أسيراً في يد الامبراطور كارل الخامس (أول رسالة استلمها السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566) من الملك الفرنسي فرانس الأول كانت في كانون الأول 1525 سلمها له مبعوثه يوحان فرانجباري)،³ وتوجت اللقاءات والمباحثات بتوقيع أول معاهدة امتيازات علنية بين المملكة الفرنسية والدولة العثمانية في العام 1535. الهدف الأساسي لفرنسا من كل هذا هو ضرب و إضعاف الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" عن طريق إقناع الدولة العثمانية بضرورة شن هجوم على الامبراطورية من جهة الشرق وبالتالي يخف الضغط عن فرنسا.⁴ عدا عن ذلك تدخلت فرنسا مراراً و تكراراً في شؤون الامبراطورية الداخلية بغية إضعاف الامبراطور عن طريق إحداث وتأجيج الفلاقل الداخلية فيها، مدعيةً حرصها على ضمان ما أطلق عليه "الحرية الألمانية" لطبقات الامبراطورية في وجه الامبراطور، فمنذ بداية البروتستانتية في العام 1517 على يد مارتن لوثر (1483-1546)، دعمت فرنسا أتباعه في الامبراطورية على الرغم من عدم سماحها لانتشار أفكاره في فرنسا. وظهر التدخل الفرنسي في الامبراطورية جلياً في عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر "ملك الشمس" (1643-1715) عندما حاول منع الامبراطور ليوبولد الأول (1640-1705) من الحصول على اللقب والمنصب الامبراطوري، عن طريق ترشيح أمراء ألمان منافسين له،⁵ وكانت الخطوة الأهم التي قام بها لويس الرابع عشر بعد فشله في منع ليوبولد الأول من الوصول للعرش الامبراطوري، هي تشكيله لـ تحالف "اتحاد الراين" وهنا بيت القصيد، تحالف من طبقات الامبراطورية ضد الامبراطور، و هو عبارة عن عدة طبقات أمة وازنه في الإمبراطورية وعلى رأسها الأمير الناخب لماينز. هذا التحالف الذي شكلته ورعته فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر في العام 1658⁶ وأعلنت حمايتها له لإضعاف امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" سيقوم تحالف مشابه له وبنفس الاسم "تحالف الراين" ويقضي على الامبراطورية بشكل كامل بعد 148 عاماً على يد نابليون بونابرت في العام 1806.

بالإضافة لأكبر خطرين خارجيين أحاقا بالامبراطورية -العثمانيون وفرنسا- ابتليت هذه الامبراطورية بانقسام ديني داخلي منذ العام 1517 شكل مصدرراً للتوتر الذي لم تتطفي حذته حتى إبرام اتفاقية وستفاليا في العام 1648، وبعدها بدت الأمور وكأنها في

¹ - Brandi, Karl: Kaiser Karl V. Werden und Schicksal einer Persönlichkeit und eines Weltreichs, Bd. 1, München 1964 (erstmal erschienen 1937), S. 33.

² - Kohler, Alfred: Karl V., 1500-1558. Eine Biographie, München 1999, S. 69.

³ - Zinkeisen, Johann Wilhelm: Geschichte des osmanischen Reiches in Europa, Bd. 2, Gotha 1854, S. 612.

⁴ - Clot, André: Soliman Al Kanuni/Soliman Le Magnifique, übers. von Mohammad Ar Rizki, Bardo 1991, S. 77.

⁵ - Vacha, Brigitte (Hrsg.): Die Habsburger, Eine europäische Familiengeschichte, Wien 1992, S.262.

⁶ - Schindling, Anton: Leopold I. In: Ders./Walter Ziegler (Hrsg.): Die Kaiser der Neuzeit. München, 1990, S. 77.

حالة استقرار داخلي حتى العام 1740، لكن وتحت الرماد تقام الصراع بين السلطة الامبراطورية التي سعت لتعزيز السلطة المركزية من جهة، وبين طبقات الامبراطورية القوية التي كانت تسعى للاستقلال من جهة أخرى، مما دفعها إلى التصرف بشكل مستقل عن الامبراطورية، وسعت لتحقيق مصالحها الخاصة. ومع وصول فريديريك الثاني (1740-1786) إلى عرش براندنبورغ-بروسيا، ظهرت لعنة جديدة أكثر تعقيداً ابتليت بها الامبراطورية منذ العام 1740 أطلق عليها المؤرخون "الثنائية" البروسية النمساوية، كان أهم سماتها اندلاع سلسلة حروب بين الطرفين لم تنته إلا بتوقيع صلح هوبيرتوسبورغ في العام 1763، هذه الحروب أدت إلى إنهاك الطرفين واستنفاد مقدرات الامبراطورية في حروب عبثية.¹

في هذه الأثناء كانت أفكار عصر التنوير في ذروة إشعاعها، وتستعد لقفء أهم ثمارها وهي الثورة الفرنسية التي اندلعت في العام 1789 وأطاحت بالأسرة الملكية الحاكمة في فرنسا، وقلبت نظام الحكم هناك، هذه الأحداث ستزلزل أركان الأسر الحاكمة في أوروبا، سيما الأسر الحاكمة في "الثنائية" البروسية النمساوية. وأمام التهديد الذي شكلته القوى الثورية في فرنسا، شكلت القوتان الألمانيان الرئيسيتان-النمسا وروسيا- تحالفاً قائماً على المصلحة المشتركة ضد فرنسا، بالإضافة لهذا التحالف تضافرت جهود قوى أوروبية مختلفة مراراً وتكراراً لمواجهة الضغوط التوسعية لفرنسا الثورية، ولاحقاً البونابرتية، مشكلة تحالفات متفاوتة التعقيد، إلا أن هذه التحالفات لم تستطع إبطاء صعود فرنسا نحو الهيمنة الأوروبية بشكل فعال؛ حيث خرجت فرنسا أقوى من كل الحروب التحالفية التي شكلت ضدها بين العامين 1792 و 1797.²

أُعلن في 18 أيار 1804 نابليون بونابرت امبراطوراً وراثياً للفرنسيين بموجب تعديل دستوري، وبعد حصوله على لقب امبراطور، بدأت المحادثات مع الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية"، وفي مذكرة سرية مؤرخة في 7 آب 1804، طالب نابليون من الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية"-النمسا- بالاعتراف بلقب الامبراطور، وفي المقابل يمكن للامبراطور الروماني المقدس "للأمة الألمانية" فرانس الثاني (1792-1806) أن يصبح امبراطور النمسا. ولكن بعد عدة أيام أصبح هذا المطلب بمثابة إنذار أخير ونهائي؛ وهذا يعني إما الحرب أو الاعتراف بالامبراطورية الفرنسية. لم يكن أمام فرانس الثاني إلا الانصياع لنابليون والاعتراف به امبراطوراً في 11 آب 1804، واتخذ فرانس الثاني لقب الامبراطور الوراثي للنمسا، لكن اللافت أن الامبراطور فرانس الثاني اتخذ هذا الإجراء دون أن يبلغ الأمراء الناخبين وبدون طلب موافقة البرلمان الامبراطوري.³

لم يستطع إي أحد في أوروبا الوقوف في وجه نابليون، ففي حرب التحالف الثالث، زحف نابليون بجيشه مدعوماً بقوات من طبقات الأمة الألمانية-بافاريا وفورتمبيرغ وبادن- باتجاه فيينا وفي 2 كانون الأول 1805 هزمت قوات نابليون الروس والنمساويين في معركة الأباطرة الثالث في اوسترليتز. ومنحت بافاريا وفورتمبيرغ وبادن السيادة الكاملة، ووضعت على قدم المساواة مع النمسا وبروسيا، فأصبحت هذه الولايات الألمانية خارج الدستور الامبراطوري. ولم يأت العام 1806 حتى كانت المؤسسات الدستورية للامبراطورية عاجزة إلى حد كبير عن العمل، ولم تعد سلطاتها السيادية تحظى بالاحترام ولو شكلياً، وكان مركز السلطة الفعلي؛ الذي تتخذ فيه القرارات المتعلقة بالتنظيم الداخلي للامبراطورية، يقبع في باريس. ومنذ العام 1804 كان الدبلوماسيون الفرنسيون

¹ - Baumgart, Winfried: Die großen Friedensschlüsse der Neuzeit (1435 - 1945), Mainz 1978, S. 791.

² - Gotthard: Das Alte Reich, S. 152f.

³ - Kotulla, Michael: Deutsche Verfassungsgeschichte: Vom Alten Reich bis Weimar (1495 bis 1934). Springer, Berlin 2008, S. 228.

يروجون لدى كبار السياسيين في الولايات الألمانية الكبرى لفكرة اتحاد ألماني على نهر الراين، ومتحالف مع فرنسا.¹ وهنا تظهر قراءة نابليون للتاريخ واستفادته منه عندما قرر إحياء فكرة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر بإقامة "تحالف الراين" ليقض مضجع العدو التاريخي لهم. بدأت فكرة تحالف الراين التي تهيمن عليه فرنسا تتبلور بعد معاهدة بريسبورغ في مطلع العام 1805 وتم الإعلان عن تأسيس التحالف في 12 تموز من العام 1806، وبموجب "قانون اتحاد الراين" الذي صاغته فرنسا ووقع عليه في ذلك اليوم، أعلن أربعة أمراء ناخبين واثنان عشر أميراً ألمانياً استقلالهم عن الامبراطورية والامبراطور. في الوقت نفسه أسسوا اتحاداً ألمانياً جديداً تحت الاسم الرسمي "اتحاد دول الراين" ونص على أن تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق سيادية كاملة، والأهم من ذلك في أحكام هذه المعاهدة كانت الاتفاقات التحالفية السياسية والعسكرية الواردة في المواد 35 إلى 38، والتي كانت تتطلب من دول اتحاد الراين إبرام تحالف هجومي مع نابليون بونابرت امبراطور الفرنسيين، وهكذا أصبحت كل حرب تخوضها إحدى الدول المتعاقدة قضية مشتركة لجميع الدول الأخرى ويجب المشاركة بها.² مما جعل من ألمانيا مركزاً لتجنيد الجنود لحروب نابليون المستقبلية.

لقد كان تأسيس اتحاد الراين انتهاكاً جسيماً آخر للدستور الامبراطوري لأنه من غير المسموح لولايات اتحاد الراين، لا أخلاقياً ولا قانونياً الانفصال بهذه الطريقة، لأن الامبراطورية علاقة أبدية لا تنفصم، وقد أكد صلح وستفاليا هذه القاعدة الدستورية. بهذا التحالف لم تعد الامبراطورية كياناً حياً، ولم يبق في جوهر الأمر سوى إصدار شهادة وفاة لهذه المؤسسة العريقة، التي يمكن اثبات زوالها نهائياً اعتباراً من 12 تموز 1806، وكان نابليون مصمماً على إنهاء الامبراطورية بشكل لا لبث فيه، فوجه انذاراً للامبراطور فرانس الثاني عن طريق السفير النمساوي في باريس، مضمونه إذا رفض فرانس الثاني الموافقة على حلّ الامبراطورية بموعد أقصاه 10 آب، فإن الجيش الفرنسي سيجتاح النمسا ويحتلها حتى مدينتي لينز وسالزبورغ. ولأن تهديد نابليون كان في غاية الجدية، و هذا ما كان يدركه فرانس الثاني ومستشاريه و الأمراء التابعين له، أعلن الامبراطور فرانس الثاني في 30 تموز خلال اجتماع مع حاشيته استعداداً للتنازل عن العرش الامبراطوري استجابةً لمطالب نابليون، وبعد يوم واحد طلب من وزير خارجيته تسريع الإجراءات لإتمام التنازل قبل العاشر من آب، أي قبل انتهاء مدة الإنذار، وبالفعل تم إعداد الوثائق اللازمة للحفل المأساوي الوشيك، وفي السادس من آب 1806 وقع الامبراطور فرانس الثاني وثيقة تنازله عن العرش، وبذلك أصدر شهادة وفاة الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية". وجاء في مضمون وثيقة التنازل أنه بات من المستحيل على الامبراطور أن يؤدي واجباته كرئيس للرايخ، ولذلك كان عليه، انطلاقاً من مبادئه وكرامته أن يتنازل عن تاج الامبراطورية "نعلم بموجب هذا أننا نعتبر الرابط الذي ربطنا حتى الآن بالهيئة السياسية للامبراطورية الألمانية قد انحل، وأنها نعتبر المنصب الامبراطوري والكرامة قد أنطفأ باتحاد طبقات الراين المتحدة، وبذلك نعتبر أنفسنا مُعفين من جميع الالتزامات التي تعهدنا بها اتجاه الرايخ الألماني، وبناءً على ذلك، نتخلى عن التاج الامبراطوري والحكومة الامبراطورية، اللذين حملناهما نيابةً عنه حتى الآن"³ و أوضح الامبراطور وبشكل قاطع أن تنازله عن العرش الامبراطوري ليس مجرد انقطاع مؤقت للإدارة الامبراطورية، بل هو نهاية أبدية لا رجعة فيها، وأكد ذلك كتابةً

¹ - Kraus, Hans-Christof: Das Ende des alten Deutschland, Krise und Auflösung des Heiligen Römischen Reiches Deutscher Nation 1806, Berlin 2007, S. 53f.

² - Hofmann, Hans Hubert (Hrsg.): Quellen zum Verfassungsorganismus des Heiligen Römischen Reich Deutscher Nation 1495B1815 (Ausgewählte Quellen zur deutschen Geschichte der Neuzeit, 13), Darmstadt 1976, S. 391.

³ - Zeumer, Karl (Hrsg.): Quellensammlung zur Geschichte der deutschen Reichsverfassung in Mittelalter un Neuzeit, 2. Aufl., Tübingen 1913, S. 538f.

في 20 كانون الثاني 1806 "باستقالتني من الحكومة الامبراطورية الألمانية في 6 آب من هذا العام لم يحدث انقطاع [...] بل توقف تام لها".¹

هكذا يكون فرانس الثاني قد وضع ختمه على المشهد الأخير من تاريخ الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" بصفته الامبراطور الثاني والعشرون من سلالة الهابسبورغ، وبذلك انهى تاريخاً حافلاً بالأحداث لامبراطورية عريقة وفريدة استطاعت الاستمرار قرابة الثمانمائة وخمسون عاماً.

سابعاً: الخاتمة والنتائج:

كانت الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" كياناً سياسياً فريداً، فهي لم تملك حدوداً ثابتة أو عاصمة فعلية ثابتة أو دستوراً بمواد ثابتة. ويمكن القول بأنها كانت اتحاداً فضفاضاً بين قوى وأقاليم مختلفة، خاضعة للإمبراطور بصفته رأس الهرم في بنيتها، مع ذلك لم يكن له سلطة دكتاتورية مطلقة، بل كان بدوره ملزماً بالحصول على موافقة طبقات الأمة الأقوياء -حكام الأقاليم- وهم بدورهم كان لهم صلاحية على الأفراد الأقل سلطة. هذا النموذج الفريد في الحكم دفع المؤرخين لوصف الرابطة الامبراطورية بأنها "هيكل غير منتظم يشبه الوحش" لأنها تقاوم جميع محاولات التصنيف في النظريات السياسية، ودفع آخرين لصياغة مقولة "ألمانيا تُحكم بالألمانية" فالسلطة الحكومية لم تكن محصورة في المركز، ولا في أيدي طبقات الأمة فقط، ولم تكن محصورة بالكامل في شخص واحد (الامبراطور) أو في يد مجموعة صغيرة (الأمراء الناخبين)، فالامبراطورية لم تكن كياناً من اتحاد دول أو دولة فدرالية أو نظاماً ملكياً أو أولغارشياً (حكم الأقلية) أو أرستقراطياً، بل كانت مزيجاً من كل ذلك.

وبالرغم من أنها امبراطورية انتخابية استطاعت أسرة الهابسبورغ ائصال 22 امبراطوراً عن طريق الانتخابات إلى العرش الامبراطوري والسبب الرئيسي وراء ذلك كان يكمن الخطر العثماني، فالأراضي والأملاك الهابسبورغية كانت مجاورة للأراضي التي وصل إليها التوسع العثماني في أوروبا، لهذا السبب كانت أصوات الأمراء الناخبين ترجح المرشح الهابسبورغي. كان المرسوم الذهبي الذي سن في العام 1356 من أهم المحطات الدستورية في تاريخ الامبراطورية تلاه في الأهمية مؤتمر فورمز 1495 ثم بنود صلح أوغسبورغ 1555 وبعده بنود صلح وستفاليا 1648.

ولم يكن لهذه الامبراطورية جيش نظامي موحد خاص بها، بل احتاج الامبراطور إلى طلب المساعدة العسكرية من حكام الاقاليم في أي حرب، وكان الجميع يرفضون الحروب الهجومية، ويتوافقوا في الحروب الدفاعية، والسبب هو حرصهم على تحقيق السلام الداخلي في الامبراطورية، وعدم اعتداء إقليم على آخر. علماً أن العداء مع العثمانيين والفرنسيين شكلا التهديد الأكبر على المستوى الخارجي وازدادت الخطورة عندما تحالف كل من العثمانيون والفرنسيون ضد الامبراطورية.

شكل التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية للامبراطورية تهديداً خطيراً، نَعَص حياة الأباطرة لفترات طويلة، وتفاقم هذا التدخل والخطر في عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، عندما شكل تحالف الراين من أمراء امبراطورين لإضعاف الامبراطورية، ووصل هذا التدخل إلى ذروته عندما استثمر نابليون بوناپرت هذه الفكرة "تحالف الراين" وأحياها في عهده وأنشأ تحالف "اتحاد دول الراين" وأخضعه لحمايته وكان هذا السبب المباشر لسقوط الامبراطورية في العام 1806. والنتيجة كان سقوط الامبراطورية الرومانية المقدسة "للأمة الألمانية" على يد عدوتها التقليدية فرنسا.

¹ - ziegler, Walter: Franz II. 1792-1806, in: Antin Schindling/ walter Ziegler (Hrsg.), Die Kaiser der Neuzeit 1519-1918. Heiliges Römisches Reich, München 1990, S. 305.

لقد شكل حل الامبراطورية بشكل رسمي في العام 1806 نهاية فترة طويلة من التراجع بسبب ضعف السلطة المركزية، وثنائية القوتين الأكبر في الامبراطورية بروسيا والنمسا، والسيادة المتزايدة والمصالح الفردية للأقاليم الامبراطورية متوسطة الحجم وتجاهل الدستور الامبراطوري، أضف إلى ذلك أن من أسباب انهيار الامبراطورية أيضاً ضعف الإرادة السياسية وعدم امتلاك القدرة و القوة السياسية الخارجية للحفاظ على الامبراطورية.

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المصادر والمراجع

1. Angermeier, Heinz: Das alte Reich in der deutschen Geschichte: Studien über Kontinuitäten und Zäsuren, München 1991.
2. Bär, Adolf: Methodisches Handbuch der Deutschen Geschichte, Bd. 3, Ottonen und Salier, Gotha 1910.
3. Bauer, Wilhelm/Lacroix, Robert: Korrespondenzen österreichischer Herrscher. Die Korrespondenz Ferdinands I., Bd. 2, Wien 1937.
4. Baumgart, Winfried: Die großen Friedensschlüsse der Neuzeit (1435 - 1945), Mainz 1978, S. 791.
5. Brandi, Karl: Kaiser Karl V. Werden und Schicksal einer Persönlichkeit und eines Weltreichs, Bd. 2, München 1941.
6. Brandi, Karl: Kaiser Karl V. Werden und Schicksal einer Persönlichkeit und eines Weltreichs, Bd. 1, München 1964 (erstmalig erschienen 1937), S. 33.
7. Bucholtz, Franz Bernhard von: Geschichte der Regierung Ferdinand des Ersten, Bd. 3 u. 4, Graz 1968.
8. Clot, André: Soliman Al Kanuni/Soliman Le Magnifique, übers. von Mohammad Ar Rizki, Bardo 1991.
9. Duchhrdt, Heinz: Barock und Aufklärung, München 2007.
10. Ehlers, Joachim: Die Entstehung des Deutschen Reiches. 4. Auflage, München 2012.
11. Gotthard, Axel: Das Alte Reich. 1495-1806, 2. Aufl., Darmstadt, 2005.
12. Helmut Neuhaus: Das Reich in der Frühen Neuzeit; Enzyklopädie deutscher Geschichte; Band 42, München 2003.
13. Herbers, Klaus/Neuhaus, Helmut: Das Heilige Römische Reich. Schauplätze einer tausend-jährigen Geschichte (843-1806), 2. Aufl., Köln u.a. 2006.
14. Hofmann, Hans Hubert (Hrsg.): Quellen zum Verfassungsorganismus des Heiligen Römischen Reich Deutscher Nation 1495-1815 (Ausgewählte Quellen zur deutschen Geschichte der Neuzeit, 13), Darmstadt 1976.
15. István H. Németh: Städte zwischen zwei Königen: die politische Aktivität des oberungarischen Städtebundes zwischen 1526 und 1536, in: Martina Fuchs/Orsolya Rétheyi (Hgg.): Maria von Ungarn (1505-1558), Münster 2007.
16. Jurewitz-Freischmidt, Sylvia: Karl V. und seine Regentinnen, Gernsbach 2000.
17. Keller, Hagen/ Althoff, Gerd: die Zeit der späten Karolinger und der Ottonen, Krisen und Konsolidierungen 888-1024, Klett-Cotta 2001.
18. Keller, Hagen: Zwischen regionaler Begerenzung und universalem Horizont, Deutschland im Imperium der Salier und Staufer 1024-1250, Berlin 1986.
19. Klaus Herbers, Helmut Neuhaus: Das Heilige Römische Reich. 2. Auflage, Köln [u. a.] 2006.
20. Klaus Zernack: Deutschlands Ostgrenze. In: Alexander Demandt (Hg.): Deutschlands Grenzen in der Geschichte. München 1990.
21. Kohler, Alfred: Karl V., 1500-1558. Eine Biographie, München 1999.
22. Köpke, Rudolf/ Dümmler, Ernst: Kaiser Otto der Große, Humblot, Leipzig 1876.
23. Köpke, Rudolf/ Dümmler, Ernst: Kaiser Otto der Große, Humblot, Leipzig 1876.
24. Kotulla, Michael: Deutsche Verfassungsgeschichte: Vom Alten Reich bis Weimar (1495 bis 1934). Springer, Berlin 2008.
25. Kraus, Hans-Christof: Das Ende des alten Deutschland, Krise und Auflösung des Heiligen Römischen Reiches Deutscher Nation 1806, Berlin 2007.

26. Moraw, Peter: von offner Verfassung zu gestalterter Verdichtung, das Reich im späten Mittelalter 1250 bis 1490, Berlin 1985.
27. Press, Volker: Kriege und Krisen: Deutschland 1600-1715, München 1991.
28. Priz, Friedrich: Grundlagen und Anfänge Deutschland bis. 1056, 2. Aufl., München 1993.
29. Rabe, Horst: Reich und Glaubensspaltung: Deutschland 1500-1600, München 1989.
30. Schindling, Anton: Die Anfänge des immerwährenden Reichstags zu Regensburg. Ständevertretung und Staatskunst nach dem Westfälischen Frieden. Mainz 1991.
31. Schindling, Anton: Leopold I. In: Ders./Walter Ziegler (Hrsg.): Die Kaiser der Neuzeit. München, 1990.
32. Sevin, Ludwig: Geschichtliches Quellenbuch, Bd. 5, das Deutsche Reich unter den Sächsischen, den Fränkischen und Hohenstaufischen Kaisern, Leipzig 1896.
33. Steglich, Wolfgang: Deutsche Reichstagsakten, Jüngere Reihe, Bd. 8, Göttingen 1971.
34. Stollberg-Rilinger, Barbara: Das Heilige Römische Reich Deutscher Nation, vom Ende des Mittelalters bis 1806, 6. Aufl, München 2018.
35. Tritsch, Walther: Karl V.: Kaiser der Christenheit, Verlierer der Erde, Leipzig/Mährisch-Ostau 1935.
36. Vacha, Brigitte (Hrsg.): Die Habsburger, Eine europäische Familiengeschichte, Wien 1992.
37. Wiesflecker, Hermann: Kaiser Maximilian I. Das Reich, Österreich und Europa an der Wende zur Neuzeit, Bd. 4, München 1975.
38. Zeumer, Karl (Hrsg.): Quellensammlung zur Geschichte der deutschen Reichsverfassung in Mittelalter und Neuzeit, 2. Aufl., Tübingen 1913.
39. Ziegler, Walter: Franz II. 1792-1806, in: Anton Schindling/ Walter Ziegler (Hrsg.), Die Kaiser der Neuzeit 1519-1918. Heiliges Römisches Reich, München 1990.
40. Zinkeisen, Johann Wilhelm: Geschichte des osmanischen Reiches in Europa, Bd. 2, Gotha 1854.